رأي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
حول الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة الموقرة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن الآليات والإجراءات والخطط اللازمة للتعامل مع التقارير الحقوقية التي تصدر بشأن مملكة البحرين

تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تثمينها للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان، واعتبارات المصلحة العامة التي يرمي إليها الاقتراح برغبة بشأن: " **قيام الحكومة الموقرة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن الآليات والإجراءات والخطط اللازمة للتعامل مع التقارير الحقوقية التي تصدر بشأن مملكة البحرين** "، وفي هذا المجال يسر المؤسسة الوطنية بيان الرأي التالي:

تؤيد المؤسسة الوطنية وجود استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان في الدولة كونها من الأسس الضرورية المؤثرة في جهود تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، كونها تحدد جملة من الأهداف الرئيسة محل الاهتمام، وتتظافر فيها الجهود الحكومية وغير الحكومية (السلطة التشريعية، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤسسات المجتمع المدني) لتحقيقها على أرض الواقع من خلال ممارسات عملية حقيقة في هذا الشأن.

ومن الضروري أن يتوفر عنصر الشمولية الذي يجب أن تتمتع به الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، بحيث يمتد نطاقها لكافة سياسات تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب، وإيجاد صيغة واضحة في مجال التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع خطة لتنسيق وصياغة التقارير إلى هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

كما أن نطاق الشمولية يمتد أيضاً لإيجاد تعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبالأخص أوجه التنسيق في إعداد الردود على البيانات والتساؤلات وطلبات إرسال وفود إلى المملكة.

وحيث أن وزارة الخارجية هي التي ترأس اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان المعاد تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2014، حيث تنص المادة (3) من ذات القرار على الاختصاصات الموكلة لعمل اللجنة ومنها:

"1- وضع آلية للتنسيق تكفل تحقيق أفضل السياسيات للتعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.
2- إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان على مستوى الحكومة وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها.
3- التنسيق في إعداد الردود على البيانات والتساؤلات الصادرة من المنظمات والجمعيات داخل المملكة وخارجها المتعلقة بحقوق الإنسان".

لذا فإن الأهداف التي يصبو إليها الاقتراح برغبة والمتمثلة في إعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن الآليات والإجراءات اللازمة للتعامل مع التقارير الحقوقية على أن تشمل تلك خطط متكاملة للتصدي للمغالطات الواردة في تلك التقارير وإظهار الصورة الحقيقة للمملكة، ترى المؤسسة الوطنية أنها متحققة نظريًا من خلال الاختصاصات المناطة إلى اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان.

لكن المؤسسة الوطنية ترى بأن الاقتراح برغبة محل الدراسة يحمل في طياته دعوة تنطلق من الحرص على المصلحة العامة في ضرورة الإسراع في إعداد خطة أو استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان على مستوى مملكة البحرين، تتظافر فيها جهود الكافة سواء الجهات الحكومية ذات العلاقة أو السلطات والجهات الأخرى كالسلطة التشريعية بمجلسيها النواب والشورى، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من مبادئ باريس مرجعاً قانونياً في إنشائها، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه النقابات العمالية والجمعيات المهنية وخاصة تلك التي لها علاقة بالفئات الأولى بالرعاية (المرأة، والطفل، والمسنين، وذوي الإعاقة) مع ضرورة أن تستند الاستراتيجية على عملية التشاور المجتمعي لما لذلك من أهمية قصوى في بلورة الأهداف الرئيسية لهذه الخطة، كونها جهات معنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحقوق الإنسان.

كما أن من الأهمية أن يتم وضع آلية للتعامل مع جوانب معينة تتعلق بأحداث أو تطورات ذات صلة بحقوق الإنسان، كي لا تترك أية حجة أو ذريعة لإصدار تقارير أو بيانات تضر بصورة المملكة، وذلك من خلال توضيح ما يتصل بأية انتقادات بصورة شفافة وواقعية من خلال ما يلي:

- التأكد من وقوع الانتهاك والتحقق من مصداقيته، من خلال جمع الأدلة والتواصل مع الجهات الرسمية في المملكة ذات العلاقة، لمعرفة تفاصيل ما حدث.

- إذا ثبت أن الانتهاك لم يقع، فيجب أن تكون الآلية المقررة قادرة على تفنيده وذلك بتقديم الأدلة والبراهين على عدم حدوثه.

- إذ ثبت أن الانتهاك قد وقع فيتوجب إظهار الحقيقة وتطور الأحداث وما تم من معالجات وبالأخص ما اتخذ من إجراءات لمنع تكرار الانتهاكات، على وجه الخصوص ما تم بشأن من ارتكبه من المعينين بإنفاذ القانون، ذلك أن المنظمات الدولية تهتم بالمعالجة وتحرص على إجراءات عدم تكرار التجاوز أو الانتهاك ولا تود سماع التبريرات، فيجب هنا الإشارة إلى الوضع الحقيقي على أرض الواقع، وتوضيح ما تم اتخاذه من إجراء، ذلك أن الاعتراف بما وقع والعمل على تصحيح الوضع وتقديم الذي قاموا بتلك الانتهاكات للعدالة هو الذي يعزز المصداقية ويضعف المزاعم التالية عندما يتم استغلالها لأهداف وغايات حقوقية.

- ومن الأهمية التأكيد على أن تظافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية في المملكة، هو السبيل الوحيد لصون كرامة الإنسان والعمل على تعزيز وحماية حقوقه، وهذا ما يتطلب الدفع الجاد بوضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لإظهار ما حققته المملكة على مدار العقود السابقة، وتعزيز وما هو مطلوب للحفاظ على الحقوق والحريات للأجيال القادمة من أبناء هذا الوطن المعطاء على جميع الأصعدة.

* * *